

أثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي في سورية

منى لطفي بيطار
مصطفى حسان مرتضى
جامعة تشرين
سورية

الملخص

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى قياس التنافسية وتحليلها في القطاع المصرفي السوري، ثم اختبار أثرها في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2009-2019). تصميم | منهجية | طريقة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت نسبة التركيز المصرفي CR_4 ومؤشر هيرفيندال هيرشمان HHI مقاييس هيكلية للتنافسية، ومنهج بانزر-روز (P-R) مقياساً غير هيكلية للتنافسية، واستخدمت نماذج بانل داتا للتوصل إلى قيمة إحصائية H لبانزر-روز، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج ARDL (Autoregressive distribute lag) لاختبار أثر التنافسية (معبراً عنها بإحصائية H لمنهج P-R، نسبة التركيز المصرفي لأكبر 4 مصارف CR_4) في النمو الاقتصادي. عينة الدراسة وبياناتها: تمثلت عينة الدراسة في مصرف عام واحد، و14 مصرفاً خاصاً، حيث تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة في التقارير السنوية للمصارف. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن التنافسية في القطاع المصرفي السوري ضعيفة، فوفقاً للمقاييس الهيكلية، تجاوز متوسط نسبة CR_4 معدل 70%، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر (HHI) فقد تجاوزت قيمته 1800 لكل من الأصول والودائع والقروض، وهذا يدل على التركيز المرتفع، أما وفقاً ل (P-R) فهناك حالة من المنافسة الاحتكارية في القطاع المصرفي السوري حيث بلغ متوسط إحصائية H خلال سنوات الدراسة قيمة وقدرها 0.024، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً موجباً ومعنوياً للتنافسية في النمو الاقتصادي وفقاً ل (P-R)، وأن لها أثراً معنوياً أيضاً في النمو الاقتصادي وفقاً لنسبة CR_4 ولكن في الأجل القصير. أصالة الدراسة: تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات المطبقة في سورية التي تناولت قياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً لمنهج (P-R)، والتي تناولت أيضاً أثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي في سورية. حدود الدراسة وتطبيقاتها: اقتصرت الدراسة على الفترة 2009-2019؛ لعدم توافر البيانات اللازمة عن المصرف التجاري السوري بعد عام 2019.

المصطلحات العلمية: التنافسية المصرفية، المقاييس الهيكلية، منهج بانزر-روز، النمو الاقتصادي، ARDL.

تصنيف JEL: O43, D40

تم تسلم البحث في 2023/1/11، التعديل الأول في 2023/3/1، التعديل الثاني في 2023/3/12، التعديل الثالث في 2023/4/1، أُجيز للنشر في 2023/5/17.

الإشارة المرجعية: منى لطفي بيطار ومصطفى حسان مرتضى، 2022، أثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي في سورية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، 29(3): 441-476.

المقدمة

يعد القطاع المصرفي أحد الدعامات الأساسية للنهوض بالنمو الاقتصادي في المجتمع، فمن خلال توفيره للائتمان الذي يغذي النشاط الاقتصادي يمكن للشركات الاستثمار بما يتجاوز النقد المتاح لها، كما يُمكن للحكومات تيسير إنفاقها ودعم الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع المخطط لها، وكلما كانت التسهيلات الائتمانية متاحة بسهولة وبتكاليف معقولة، انعكس ذلك بشكلٍ إيجابي على الاقتصاد ككل. ويبرز الأثر التنموي للتنافسية المصرفية من خلال قيامها برفع كفاءة وفعالية القطاع المصرفي، كونها تحفز المصارف العاملة على رفع أسعار الفائدة على الودائع وتخفيضها على القروض وتحسين جودة الخدمات المقدمة، فضلاً عن تنوع وابتكار خدمات مصرفية جديدة لجذب المزيد من المتعاملين، وهو ما يسهم في رفد دائرة النشاط الاقتصادي بالمزيد من الموارد المالية، وينشط العملية الاستثمارية فيه (Abuselidez, 2021).

نظراً للدور الكبير للقطاع المصرفي في العملية التنموية، وأهمية التنافسية المصرفية في تفعيل هذا الدور، فقد بدأت الحكومة السورية منذ مطلع الألفية الجديدة بسلسلة من الإصلاحات في القطاع المصرفي، منها إصدار مجموعةٍ من القوانين والتشريعات التي تحفز وتسهل إقامة المصارف داخل القطر، بهدف الاستفادة من المزايا الإيجابية للتنافسية المصرفية، والخروج من الحالة الاحتكارية التي فرضتها سيطرة المصارف العامة على القطاع المصرفي السوري، ومن بين تلك الإصلاحات القانون رقم 28 لعام 2001 الذي نص على السماح بإنشاء المصارف الخاصة في سورية تحت إشراف مصرف سورية المركزي ومراقبته، والمرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بالسماح بإنشاء المصارف الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى إنشاء المصارف الخاصة التقليدية منها والإسلامية، وتزايد أعدادها بوتيرةٍ متسارعةٍ، وقد بدأت هذه المصارف تزامم المصارف الحكومية التي ظلت لفترة طويلة مسيطرة على السوق المصرفية، في سبيل الحصول على حصة سوقية، وتوسيع هذه الحصة وزيادتها، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة التي من خلالها سيتم قياس وتحليل التنافسية في القطاع المصرفي السوري، واختبار أثرها في النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2019.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما هي درجة التنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية (مؤشر هيرفيندال هيرشمان HHI- ونسبة التركيز المصرفي CR_K)، والمقاييس غير الهيكلية (منهج بانزر- روز $P-R$)؟
- هل تؤثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي في سورية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- قياس وتحليل التنافسية في القطاع المصرفي السوري، وذلك باستخدام المقاييس الهيكلية (نسبة التركيز ومؤشر هيرفيندال هيرشمان) والمقاييس غير الهيكلية (منهج بانزر- روز (P-R)) خلال الفترة (2009-2019).
- اختبار أثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (2009-2019).

أهمية الدراسة

تتلخص الأهمية النظرية للدراسة في كونها تقدم إطاراً نظرياً عن التنافسية من حيث مفهومها وقياسها في القطاع المصرفي السوري باستخدام المقاييس الهيكلية (نسبة التركيز المصرفي CR_K ومؤشر هيرفيندال هيرشمان HHI)، والمقاييس غير الهيكلية والتي منها منهج بانزر- روز، بالإضافة إلى التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي وأهم مؤشرات، ومن ثم اختبار أثر تنافسية المصارف العاملة في القطاع المصرفي السوري في النمو الاقتصادي، وذلك خلال الفترة (2009-2019)، وهو ما لم تتطرق إليه معظم الدراسات التي بحثت في التنافسية في سورية. أما بالنسبة للأهمية العملية فتأتي من النتائج التي سيتم التوصل إليها، ومن التوصيات التي سيتم تقديمها، والتي من شأنها أن تفيد الجهات المعنية سواءً أكانت السلطات النقدية في البلد، أم العاملين في مستويات الإدارة العليا من المديرين وغيرهم في معرفة درجة تنافسية المصارف العاملة في سورية، ومعرفة نقاط الضعف أو القوة في حال وجودها، ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي، بحيث يمكن للسلطات النقدية السورية اتخاذ القرارات الرشيدة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة درجة التنافسية في القطاع المصرفي السوري، وبالتالي تشجيع المنافسة الإيجابية فيما بين المصارف، بما يتناسب مع أثرها في النمو.

مراجعة الدراسات السابقة وصياغة فروض الدراسة

الدراسات السابقة

عالجت العديد من الدراسات السابقة موضوع التنافسية المصرفية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، نذكر منها:

دراسة Liyanagamage (2021) حيث هدفت إلى اختبار مدى تأثير المنافسة المصرفية في النمو الاقتصادي في سيريلانكا كإقتصادٍ نام خلال الفترة 1996-2016. تم قياس المنافسة باستخدام إحصائية H لمنهج بانزر- روز (P-R)، بينما النمو الاقتصادي، فقد تم التعبير عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، واستخدم نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)

واختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co-integration test) من أجل معرفة التأثير قصير وطويل الأجل للمنافسة في النمو الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى أنه في المدى القصير هناك تأثير سلبي للمنافسة في النمو الاقتصادي، ولكن خلال المدى الطويل فإن التأثير قوي وإيجابي، فقد كشفت النتائج التطبيقية لهذه الدراسة أن ارتفاع المنافسة بين المصارف يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض ورفع كفاءة المصارف. هذه النتائج لها آثار سياسية مهمة؛ لأنها تعطي نظرة ثاقبة على مدى تعقيد السلوك المرتبط بالمنافسة في البلدان النامية.

ودراسة (Ijaz et al. (2020). التي اختبرت تأثير المنافسة المصرفية والاستقرار المالي في النمو الاقتصادي لـ 38 دولة أوروبية خلال الفترة 2001-2017، في هذه الدراسة تم قياس المنافسة المصرفية باستخدام مؤشر Boone، بينما الاستقرار المالي، فقد تم التعبير عنه من خلال مؤشر Z-Score ونسبة القروض غير العاملة، أما النمو الاقتصادي، فقد تم التعبير عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. اعتمدت الدراسة على نموذج التأثيرات الثابتة لبانل داتا، بالإضافة إلى طريقة العزوم المعممة (GMM) للتحكم في حالة التجانس غير الملحوظ، أظهرت النتائج أن الاستقرار المصرفي يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وبشكل خاص في فترات الأزمات، حيث يحيد الآثار السلبية للأزمة على النمو، علاوةً على ذلك، فإن المنافسة المنخفضة (ارتفاع القوة السوقية) تدعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

وهناك أيضاً دراسة بوسنة (2017)، فقد هدفت إلى تقييم المنافسة على مستوى القطاع المصرفي في الجزائر لعينة مكونة من 13 مصرفاً تجارياً (منها 5 مصارف عمومية و 8 مصارف خاصة أجنبية) خلال الفترة 2004-2014، وذلك باستخدام منهج بانزر روز. استخدمت الدراسة نماذج بيانات بانل الساكنة لتقدير قيمة إحصائية H، حيث تمت المفاضلة بين هذه النماذج، وتم التوصل إلى أن النموذج الأفضل هو التأثيرات الثابتة. توصلت الدراسة إلى أن إحصائية H لبانزر روز بلغت قيمة وقدرها 0.33، أي يتسم القطاع المصرفي بهيكل منافسة احتكارية، وأن المنافسة ضعيفة، وهذا ما يفسره سيطرة المصارف العامة على نشاط الوساطة المالية في الجزائر، وبالتالي فالسلطات المشرفة على هذه الصناعة في الجزائر مازالت مطالبة بالعمل أكثر من أجل تشجيع المنافسة بداخلها.

بالإضافة إلى دراسة (Chen et al. (2016)، حيث اختبرت مدى تأثير درجة المنافسة في القطاع المصرفي على الأداء التشغيلي للقطاعات غير المصرفية التي تعتمد على التمويل الخارجي في تايوان من الشهر السابع لعام 1999 إلى الشهر السادس لعام 2013، تم الاعتماد على نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية لبيانات بانل المقطعية العرضية (cross-section) والمفاضلة بينها لقياس تأثير المنافسة (تم التعبير عنها بإحصائية H لمنهج بانزر- روز) على الأداء التشغيلي للقطاع الصناعي (تم التعبير عنه من خلال نسبة إجمالي

الربح إلى إجمالي الأصول)، أظهرت النتائج التطبيقية أن ارتفاع درجة المنافسة المصرفية تؤدي إلى إضعاف الأداء الصناعي، وخصوصاً في الفترة الحالية من الأزمة.

ودراسة ناصر الدين (2015)، التي بحثت في واقع التنافسية في المصارف السورية، من خلال دراسة تطور مؤشرات التنافسية لثلاثة مصارف عاملة في الجمهورية العربية السورية وهي المصرف التجاري السوري (مصرف عام)، بنك سورية والمهجر (مصرف تقليدي خاص)، وبنك سورية الدولي الإسلامي (مصرف إسلامي خاص)، خلال الفترة 2005-2010، والمقارنة فيما بينها، وتحديد فيما إذا كانت تلك المصارف تمتلك ميزة تنافسية. تمت دراسة مؤشرات التنافسية وتحليلها على مستوى المنشأة للمصارف المذكورة، قسمت المؤشرات إلى مؤشرات موضوعية (الربحية، تكلفة التمويل، تكلفة التشغيل، الحجم، الحصة السوقية، القروض غير العاملة / إجمالي القروض، حجم الودائع، عدد الفروع)، حيث تم بناء مؤشر مركب من تلك المؤشرات، ودراسة تطوره لكل مصرف خلال الفترة المدروسة، ومقارنة تطور المؤشر لكل مصرف مع المصارف الأخرى، ومؤشرات ذاتية (الحوكمة والالتزام بالأنظمة المصرفية، نوعية الموظفين، نظم المعلومات والتكنولوجيا)، حيث تمت دراسة واقعها من خلال تصميم استبانة وزعت على موظفي الإدارة في المصارف المدروسة. توصلت الدراسة إلى أن مؤشر تنافسية المصرف التجاري السوري كان في حالة تذبذب خلال الفترة المدروسة، بينما مؤشر تنافسية بنك سورية والمهجر كان في حالة تزايد ما عدا في العام 2009 انخفض ثم عاد ليرتفع في 2010، أما مؤشر بنك سورية الدولي الإسلامي كان في حالة تزايد. وعند مقارنة مؤشرات المصارف الثلاثة حقق المصرف التجاري السوري أعلى قيمة للمؤشر في العامين 2007-2008، تلاه بنك سورية والمهجر، ثم بنك سورية الدولي الإسلامي. أما في عامي 2009-2010، حقق بنك سورية والمهجر أعلى قيمة للمؤشر، ثم بنك سورية الدولي الإسلامي، ثم المصرف التجاري السوري، أما المؤشرات الذاتية فقد حققت المصارف الثلاثة مزايا تنافسية في تلك المؤشرات.

وأيضاً دراسة (Ajisafe and Ajide (2014)، فقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين المنافسة المصرفية والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1986-2012، تم قياس المنافسة باستخدام نسبة التركيز المصرفي CR_k ، وقد تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM واختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen co-integration test للتعرف على التأثير قصير وطويل الأجل. توصلت الدراسة إلى أن المنافسة المصرفية لديها تأثير قصير الأجل (كما أظهرت نتائج اختبار VECM) وتأثير طويل الأجل (كما أظهرت نتائج اختبار جوهانسون) في النمو الاقتصادي.

ودراسة الصمادي وآخرون (2013)، التي هدفت إلى تحليل تنافسية المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفي الأردني، ومدى قدرة المصارف المحلية على مواجهة التحديات التنافسية من المصارف الوافدة، وتحديد مدى تأثير المتغيرات الخاصة بالمصارف كالعمر،

والحجم، وهيكل الودائع على تنافسياتها. اعتمدت الدراسة على نموذج Panzar-Rosse لقياس التنافسية حيث تم تحليل البيانات باستخدام طريقة المربعات الصغرى وفقاً لنماذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة والعشوائية، تم تطبيق هذه النماذج الثلاثة بدون المفاضلة فيما بينها على بيانات متعلقة بـ 19 مصرفاً تجارياً منها 6 مصارف أجنبية خلال الفترة 2000-2009. توصلت الدراسة إلى أن السوق المصرفي الأردني يعمل في ظل ظروف منافسة احتكارية، وأن المصارف المحلية تتعرض لضغوط تنافسية كبيرة من قبل المصارف التجارية الوافدة، فقد أوضحت النتائج أن ربحية المصارف الوافدة كانت أعلى نسبياً من المصارف المحلية.

تعقيب على الدراسات السابقة

قامت الدراسات السابقة بقياس المنافسة المصرفية ودراسة تأثيرها في النمو الاقتصادي في دول متنوعة (سيريلانكا، دول الاتحاد الأوروبي، الجزائر، تايوان، سورية، نيجيريا، الأردن) واستخدمت مقاييس مختلفة للتعبير عن المنافسة؛ فبعضها اعتمد على المقاييس الهيكلية مثل دراسة (Ajisafe and Ajide (2014)، ودراسة (Asante (2011)، والبعض الآخر اعتمد على المقاييس غير الهيكلية مثل دراسة (Ijaz et al. (2020) التي اعتمدت على مؤشر Boone، ودراسة (Liyanagamage (2021)، الصمادي وآخرون (2013)، بوسنة (2017) التي استخدمت إحصائية H لمنهج بانزر-روز، إلا أنه في الدراسة الحالية سيتم قياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري بالاعتماد على كل من المقاييس الهيكلية (متمثلة بنسبة التركيز المصرفي ومؤشر هيرفيندال هيرشمان) والمقاييس غير الهيكلية (متمثلة بإحصائية H لمنهج بانزر-روز)؛ ومن ثم اختبار أثرها في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (2009-2019)، في حين أن الدراسات السابقة لم تطبق على سورية، بل على اقتصادات أخرى متنوعة.

وعلى الرغم من أن دراسة ناصر الدين (2015) بحثت في واقع التنافسية في المصارف العاملة في سورية، فإنها قامت بدراسة التنافسية باستخدام المؤشرات الذاتية والموضوعية، ولم تستند في قياسها للتنافسية على المقاييس غير الهيكلية (منهج بانزر-روز) المطبقة في الدراسة الحالية، والتي تعطي صورة أوضح وأدق عن واقع التنافسية، وأيضاً لم تختبر أثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي في سورية.

فروض الدراسة

بالاستناد إلى الدراسات السابقة، يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو الآتي:

الفرض الأول: توجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية وغير الهيكلية ولكن بدرجة ضعيفة

الفرض الثاني: تؤثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي في سورية

منهجية الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي السوري، والذي بدوره يتكون من 6 مصارف عامة و15 مصرفاً خاصاً منها 11 مصرفاً تقليدياً والباقي مصارف إسلامية، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من مصرف عام واحد وهو المصرف التجاري السوري و14 مصرفاً خاصاً منها 11 مصرفاً تقليدياً و3 مصارف إسلامية، خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2019، وتم استثناء بقية المصارف العامة لعدم توفر البيانات اللازمة للدراسة وصعوبة الحصول عليها، بالإضافة إلى استثناء البنك الوطني الإسلامي بسبب حداثة إنشائه، وقد اقتصرت الفترة الزمنية من عام 2009 إلى نهاية عام 2019؛ لعدم توفر بيانات عن المصرف التجاري السوري بعد ذلك العام.

ثانياً: مصادر البيانات

اعتمد في هذه الدراسة على بيانات من نوع بانل السنوية لحساب قيمة إحصائية H لمنهج بانزر- روز، وعلى بيانات السلاسل الزمنية الربعية لاختبار أثر التنافسية في النمو الاقتصادي، وتم الحصول عليها من التقارير السنوية المنشورة في موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية، وكذلك من مواقع المصارف المدروسة، والإحصاءات النقدية والمصرفية الصادرة عن مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي للإحصاء في سورية.

ثالثاً: طرائق الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي المطبقة

- الاعتماد على المنهج التحليلي: حيث حُسب معدل النمو الاقتصادي معبراً عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ثم حُلّل تطوره خلال الفترة المدروسة من عام 2009 إلى عام 2019. وكذلك حُلّلت النسب المالية للمقاييس الهيكلية وتطورها خلال فترة الدراسة، وهي نسبة التركيز المصرفي (CR_k) ومؤشر هيرفيندال هيرشمان (HHI) Herfindahl-Hirschman Index؛ وذلك لمعرفة درجة التركيز في السوق المصرفية السورية.

- حسبت نسبة التركيز المصرفي من خلال المعادلة الآتية: $CR_k = \sum_{i=1}^k S_i$ ؛ حيث تعبر S_i عن مجموع الحصة السوقية لأكبر k مصرف، k عدد المصارف الرائدة في القطاع، في حال كانت قيمة المؤشر أقل من 50% فإن القطاع المصرفي ذو تركيز منخفض، من 51% إلى 70% تركيز متوسط، ومن 71% إلى 100% فهو ذو تركيز عال (Paleckova, 2014).

- أما مؤشر هيرفيندال هيرشمان؛ فقد حُسب من خلال المعادلة الآتية: $HHI = \sum_{i=1}^k MS_i^2$ ؛ حيث تعبر MS عن الحصة السوقية للمصرف i، و k هي عدد المصارف، تراوح قيمة المؤشر بين ثلاثة تصنيفات، إذا كانت قيمته أقل من واحد (أو أقل

من 1000) فإن السوق غير مركز، بينما إذا كانت بين 0.1 و 0.18 (1000 إلى 1800) فإن السوق مركز بشكل متوسط، وإذا كانت أكبر من 0.18 أو (1800) فالسوق ذو تركيز عالٍ (Afandiyev, 2012).

- بالإضافة إلى ذلك استخدمت الدراسة نماذج بيانات بانل الساكنة (Panel data) لإيجاد قيمة إحصائية H في منهج بانزر-روز (P-R) Panzar-Rosse عند قياس التنافسية بالمقاييس غير الهيكلية، وذلك بعد التأكد من استقرارية بيانات السلاسل الزمنية عند المستوى، فقد تمت المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج (LM-test)، والمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة باستخدام اختبار F المقيدة، والمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية باستخدام اختبار Hausman، وذلك لمعرفة النموذج الملائم للقياس، بالاعتماد على برنامج 10.eviews.

يفترض منهج بانزر-روز أن المصارف تستخدم إستراتيجيات تسعيرية مختلفة؛ استجابةً للتغير في أسعار المدخلات؛ ومن ثم سواء أكان المصرف يعمل في سوق تنافسي أم يمارس بعض القوة السوقية، فيمكن الاستدلال على ذلك من خلال تحليل تغير إجمالي العوائد نتيجةً للتغير في أسعار المدخلات، ويستند في قياسه لدرجة التنافسية إلى إحصائية H، التي تأخذ المعادلة الآتية: $H = \sum_{k=1}^m \left[\frac{\delta R_i^*}{\delta W_{ki}} \cdot \frac{W_{ki}}{R_i^*} \right]$ ؛ حيث إن R_i^* هي العوائد في وضع التوازن للمصرف i، و W_{ki} هي مجموعة عناصر أسعار المدخلات، أما بالنسبة لقيمة الإحصائية؛ فهي تراوح بين الصفر والواحد، في حال كانت قيمتها أصغر أو تساوي من الصفر $H \leq 0$ ، فهذا يدل على وجود احتكار، أما إذا كانت تساوي الواحد $H = 1$ ؛ فهذا يدل على وضع المنافسة التامة، بينما إذا راوحت بين الصفر والواحد $0 < H < 1$ ، فهذا يدل على وجود منافسة احتكارية (Rozas, 2007).

يعتمد منهج بانزر-روز في حسابه لإحصائية H على المعادلة الآتية:

$$REV^{(1)} = a + B_1 W_{1i,t} + B + 2W_{2i,t} + B_3 W_{3i,t}, \dots (1)$$

ولكن يفترض المنهج أن السوق في وضع توازن طويل الأجل، ففي هذا الوضع، يكون معدل العائد المعدل بحسب المخاطر متساوياً عبر المصارف؛ أي معدل العائد غير مرتبط مع أسعار المدخلات، اختبار التوازن يمكن تحقيقه من خلال الاستبدال بالمتغير التابع في المعادلة (1) الذي هو إجمالي العوائد REV متغيراً تابعاً جديداً، وهو العائد على الأصول ROA.

$$ROA = a + B_1 W_{1i,t} + B + 2W_{2i,t} + B_3 W_{3i,t}, \dots (2)$$

(1) تم استبدال (1+REV) ب REV؛ وذلك من أجل تجنب ظهور القيمة السالبة في حال تحمل المصرف خسارة، والأمر نفسه تم تطبيقه بالنسبة ل ROA.

بالنسبة لمتغيرات المعادلتين (1) و (2) فهي على النحو الآتي (Fosu, 2013):

إجمالي العوائد (REV): متغير تابع، تم حسابه من خلال نسبة إجمالي العوائد / إجمالي الأصول.

العائد على الأصول (ROA): متغير تابع، حُسب من خلال نسبة صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول، استبدلت بنسبة Rev هذه النسبة في مرحلة ثانية؛ للتأكد من أن السوق في وضع توازن طويل الأجل.

تكلفة العمالة (W_1): متغير مستقل، حُسب من خلال نسبة نفقات الموظفين / إجمالي الأصول.

تكلفة رأس المال المادي (W_2): متغير مستقل، حُسب من خلال نسبة التكاليف التشغيلية بعد استثناء نفقات الموظفين / إجمالي الأصول.

تكلفة التمويل (W_3): متغير مستقل، حُسب من خلال نسبة تكلفة الفوائد / إجمالي الودائع. وقد اعتمد اللوغاريتم الطبيعي لكل المتغيرات المستخدمة في حساب قيمة إحصائية H لمنهج بانزر- روز.

- اختبر أثر التنافسية في النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال اختبارات الحدود (Auto Regressive Distributed Lag Bounds Test Approach) لتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل، والتفاعلات الديناميكية بين المتغيرات محل الدراسة لبيانات السلسلة الزمنية؛ فبعد دراسة الاستقرارية وإجراء اختبارات جذر الوحدة لبيانات السلسلة الزمنية تبين أن المتغير التابع مستقر عند المستوى والمتغيرات المستقلة مستقرة عند الفرق الأول؛ ولذلك اعتمد على منهج ARDL؛ كونه يقبل المتغيرات سواءً أكانت مستقرة عند الفرق الأول أم عند المستوى، بالإضافة إلى القدرة على استخدامه في حال كانت العينة صغيرة الحجم (Udoh et al., 2015)، اعتمد على بيانات السلاسل الزمنية الربعية للحصول على عددٍ كافٍ من البيانات لاختبار أثر التنافسية في النمو، وذلك خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لعام 2009؛ إلى الربع الرابع لعام 2019، وقد اعتمد على المعادلة التالية لاختبار هذا الأثر:

$$\Delta GDP = a + B_1(P - R)_{i,t} + B_2CR4_a + B_3INF_{i,t} + B_4Crises_{i,t} \dots (3)$$

حيث إن:

ΔGDP : متغير تابع يعبر عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقد حصل على البيانات الخاصة فيه من التقارير الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

$P-R$: متغير مستقل يعبر عن التنافسية وفقاً لمنهج بانزر روز، ناتج عن مجموع Coefficient لكل من تكاليف التمويل والتشغيل والعمالة في معادلة بانزر- روز الموضحة سابقاً.

$CR4_a$: متغير مستقل يعبر عن التركيز المصرفي لأكبر 4 مصارف عاملة بالنسبة إلى إجمالي الأصول، وقد حُسب من خلال نسبة الحصة السوقية بالنسبة إلى إجمالي الأصول لأكبر مصارف إلى الحصة السوقية لإجمالي المصارف العامة.

INF : متغير ضابط يعبر عن التضخم، وقد حصل على البيانات الخاصة فيه من موقع مصرف سورية المركزي.

$CRISES$: متغير وهمي يعبر عن الأزمة، يأخذ الترميز صفر (0) في السنوات الخالية من الأزمة، والترميز (1) في حال وجود أزمة.

الإطار النظري للدراسة

يعد موضوع التنافسية من الموضوعات التي بدأت تشغل حيزاً كبيراً في الأدبيات المعاصرة؛ لما لها من دور في رفع كفاءة منظمات الأعمال، إلا أنه لا يمكن الحديث عن التنافسية بدون المنافسة، إذ يوجد ارتباط قوي بينهما، وعند الحديث عن التنافسية لابد من توضيح هذا الارتباط. ومن ثم لابد من تعريف كل من المنافسة والميزة التنافسية والقدرة التنافسية، فلكي تستطيع أية منظمة المنافسة في السوق، يجب أن تمتلك ميزة تنفرد بها عن باقي المنافسين، وهذه الميزة هي التي تعطيها قدرة تنافسية تمكنها من الاستمرار والنمو والصمود في وجه المنافسين، بل تعطيها قدرة على احتكار السوق.

أولاً: تعريف المنافسة

يرتبط لفظ المنافسة بشكل عام بمفهوم التسابق بين المنظمات لتحقيق هدف معين، فقد عرف آدم سميث المنافسة بأنها: "عملية ديناميكية أو سلوك تمليه المزامحة الاقتصادية" والمقصود بالمزامحة الصراع بين المنظمات للسيطرة على السوق (بوخروفة، 2015)، وعرفها آخرون بأنها: "تعدد المسوقين وتنافسهم لكسب العميل بالاعتماد على أساليب مختلفة كالأسعار والجودة وخدمة ما بعد البيع وغيرها" (شطبية، 2009).

أما المنافسة المصرفية بشكل خاص؛ فقد عُرِّفت على أنها: "تصرف تسلكه مجموعة من المنظمات التي تقدم خدمات مصرفية أو منتجات بديلة لها، بهدف التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي؛ حيث تسعى كل منظمة إلى جلب أكبر عدد من العملاء

لصالحها، وذلك من خلال عدة وسائل كتخفيض التكاليف وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، وتحسين جودة الخدمات، وحسن معاملة العملاء، ... الخ " (الخطيب، 2014).

بناءً على ما سبق فإن المنافسة المصرفية هي حالة من الصراع بين المصارف لتحقيق أهداف خاصة بها، غالباً ما تكون للحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة، وأكبر قدر ممكن من الأرباح على حساب باقي المنافسين، وذلك من خلال استغلال ميزتها التنافسية التي تعطيها أفضلية عليهم، وقدرتها التنافسية التي تمكنها من الصمود أمامهم.

ثانياً: تعريف الميزة التنافسية

برز مفهوم الميزة التنافسية بوصفه أحد المفاهيم التي احتلت مكانة كبيرة في الأدبيات المعاصرة، وخصوصاً مع ازدياد التحديات التي تواجه المنظمات، حيث يعد امتلاك الميزة التنافسية من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المنظمات على اختلاف أنواعها وأحجامها، فهي الأداة التي تمكنهم من امتلاك سمات تميزهم عن باقي المنافسين في السوق، وتجعلهم أكثر جاذبية للزبائن، وبالتالي تعزيز مكانتهم في السوق، وقد قُدمت العديد من التعاريف للميزة التنافسية، منها على سبيل المثال لا الحصر: الميزة التنافسية وهي: "مجموعة الخصائص التي تنفرد بها المنظمة عن غيرها، وتتمثل في الإبداع والتميز، وتمكنها من تقديم خدمات لعملائها بشكل جديد، واستقطاب عملاء جدد باستمرار، وتدار بواسطة نظام معلومات (إداري، بشري) متناسق" (محمود، 2020).

والميزة التنافسية هي أيضاً: "السمات المتميزة التي يمكن أن تقدمها منظمة معينة من حيث الأصول الملموسة وغير الملموسة؛ ومن ثم يمكن أن تكون الميزة التنافسية أي ابتكار أو منتج أو خدمة أو براءة اختراع أو أي شيء آخر يميز المنظمة بطريقة إيجابية عن باقي المنافسين في السوق" (White and Morascini, 2009).

ومن التعريفين السابقين للميزة التنافسية يمكن تعريف الميزة التنافسية المصرفية بأنها: "مجموعة من الخصائص والسمات التي ينفرد بها مصرف ما عن باقي المصارف العاملة في السوق المصرفية والمنافسة له، والتي تمكنه من تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بكفاءة وجودة عالية، تجعله في موقع أفضل منهم في السوق، وأكثر جاذبية للعملاء مقارنةً بباقي المصارف العاملة في السوق ذاتها".

ثالثاً: تعريف القدرة التنافسية

لكي تتمكن المنظمات من الصمود في وجه المنافسة المفروضة عليها من قبل المنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال، لابد لها من امتلاك قدرة تنافسية تمكنها من استغلال الفرص المتاحة بأعلى كفاءة ممكنة، وتقديم منتجات لا تقل جودةً عن باقي المنافسين، وقد قُدمت العديد من التعاريف المتعلقة بمفهوم القدرة التنافسية.

فقد عرفت بأنها: " قدرة المنظمة على المنافسة والنمو والربح، أي تكمن في مدى قدرة المنظمة على إنتاج منتجات متسقة ومربحة تلبي متطلبات السوق من حيث السعر والجودة، وما إلى ذلك، وكلما زادت القدرة التنافسية للمنظمة مقارنةً مع منافسيها، زادت قدرتها على تعظيم حصتها السوقية " (Ronald, 2003).

وعرفت أيضاً بأنها: " مجموعة العوامل غير السعرية التي تكسب المنظمة القدرة على مواجهة حدة المنافسة أمام الآخرين، من خلال تقديم قيم إضافية، مثل: الحصة السوقية، معدلات الربحية، الحجم، الإنتاجية، رأس المال، مهارات العاملين،... إلخ " (حسن، 2018).
أي إن امتلاك القدرة التنافسية يرتبط بالمزايا التي تمتلكها المنظمة كالحجم ومعدلات الإنتاجية المرتفعة ومدى كفاءة وخبرة العاملين.

أما القدرة التنافسية المصرفية؛ فهي: " الوضع الذي يتيح للمصرف التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية، ومع عناصر البيئة المحيطة بصورة أفضل من منافسيه، كما تمثل القدرة التنافسية قدرة المصرف على إنتاج خدمات مصرفية بأقل تكلفة مقارنةً بالمنافسين وتسويقها على أن يؤدي إنتاج وتسويق هذه الخدمات إلى زيادة ربحية المصرف " (الطائي، 2010).

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن القدرة التنافسية المصرفية تكمن في قدرة المصرف على الاستغلال الأمثل لموارده المالية والبشرية والتقنية، وما يمتلكه من خصائص يتميز بها، وذلك من أجل تقديم منتجات يكون قادراً من خلالها على الصمود والحفاظ على حصته السوقية وتعظيم أرباحه، بمعنى مدى قدرته على امتلاك مزايا تنافسية.

بناءً على ما سبق من تعريف كلٍّ من المنافسة والميزة التنافسية والقدرة التنافسية للمصارف، يمكننا أن نستنتج أن الميزة التنافسية المصرفية هي مجموعة من العناصر التي يمتلكها المصرف ويتميز بها عن باقي المصارف العاملة؛ كامتلاك عناصر بشرية مؤهلة ومدربة أو تقنيات متطورة أو موقع متميز، والتي تمكنه من تقديم خدمات ذات جودة عالية وتجعله ذا جاذبية كبيرة للعملاء؛ مما يعطيه قدرة تنافسية عالية، تمكنه من الاستمرار في السوق المصرفي والصمود أمام المنافسة المفروضة عليه.

رابعاً: تعريف النمو الاقتصادي وقياسه

يرتبط مصطلح النمو الاقتصادي بالتقدم الاقتصادي، ويعد تحقيقه من أهم الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات والدول، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع مستوى الإنتاجية والتخفيض من البطالة، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تعددت وتنوعت تعاريفه نتيجةً لتعدد آراء المحللين والمفكرين وتنوع أفكارهم، واختلاف بيئاتهم.

وفقاً لـ زريقات وآخرين (2015)، فإن النمو الاقتصادي هو: " العملية التي تتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن؛ بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث وغير المتجددة من النضوب ".

أما في دراسة ريان (2015)؛ فقد عُرّف بأنه: "توسع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن، حيث إن هذا التوسع في الإنتاج يكون نابعاً من الزيادة في الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتقدم التكنولوجي ".

وعرف أيضاً بأنه: " حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي ليس مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الأفراد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي " (ميساوي، 2018).

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي يرتبط بارتفاع مستوى الإنتاجية، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وناتج عن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع.

من أهم المقاييس المستخدمة للتعبير عن النمو الاقتصادي هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Gross Domestic Product GDP)؛ فهو يعكس مدى تطور الوضع الاقتصادي لأي دولة بين عام وآخر، حيث يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أنه: " إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادةً سنة، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الثابتة؛ أي بأسعار سنة أساس ثابتة يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات " (السلمان والبكر، 2016).

خامساً: أثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي

تباينت وجهات النظر حول مدى أثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي، فقد وجدت بعض الدراسات كدراسة (2017) Coccoresه أن ارتفاع درجة التنافسية المصرفية له أثر إيجابي في النمو الاقتصادي؛ لأنها تدفع المصارف إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض ورفعها على الودائع لجذب المزيد من المتعاملين؛ مما يزيد من معدلات الادخار والاستثمار، وبالتالي تنمية الاستثمار الخاص، تراكم رأس المال، الرفاهية الفردية والتنمية الاقتصادية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه عند فرض أسعار منخفضة على القروض، فإن ذلك يؤدي إلى تعزيز استقرارية الأسواق المالية والمصرفية؛ حيث تبحث المنظمات المقترضة عن استثمارات ذات درجة مخاطر منخفضة، أما في حال كانت أسعار الفائدة على القروض

مرتفعة؛ فقد تنخرط تلك المنظمات في مخاطر عالية لتحقيق المزيد من الأرباح من أجل سداد القرض، ونتيجةً لزيادة أعداد المصارف الناتجة عن ارتفاع درجة التنافسية، فإن المناطق الخالية من المصارف ستتم تغطيتها وستسعى إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة لتكون أكثر قدرةً على إشباع حاجات الأفراد (التطورات التكنولوجية التي حصلت خلال الفترة الماضية هي أجهزة الصراف الآلي، الصيرفة عن طريق الهاتف والإنترنت، زيادة استخدام بطاقات الائتمان والخصم).

وبالمقابل، فإن هناك وجهة نظر أخرى كما ورد في دراسة (Wang 2014)، ترى أن ارتفاع درجة التنافسية المصرفية له أثرٌ سلبي على النمو الاقتصادي، ففي حال وجود عدد كبير من المصارف في السوق، فإن المصارف سيكون لديها القليل من الحافز للرقابة على المقترضين والتأكد من ملاءمتهم المالية؛ كون غايتهم الرئيسية هي جذب المزيد من المتعاملين، مما يزيد من مخاطر الائتمان، ويؤثر سلباً على الاستقرار المالي. بينما في حال وجود عدد قليل من المصارف ذات القوة السوقية المرتفعة، فإن لتلك المصارف إمكانية عالية في جمع البيانات، والرقابة على المقترضين، وتشكيل علاقة مقرض ومقترض طويلة الأجل؛ مما يخفض من المشاكل المرتبطة بمخاطر الأخلاق والاختيار المعاكس، وبالتالي أداء أفضل للقروض المصرفية، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن المصارف المحتكرة في حال انخفاض درجة التنافسية لها قدرة عالية على تنويع مخاطر الاستثمار واستغلال اقتصاديات الحجم؛ مما يحول دون الوصول إلى حالة عدم الاستقرار المالي الناتج من المنافسة الشرسة بين المصارف.

الدراسة التطبيقية

تطور القطاع المصرفي السوري منذ عام 1959 حتى الآن بشكل كبير، وقد نُفّذت مجموعة من الإصلاحات الجذرية عليه، منها صدور القرار رقم 813 لعام 1966، القاضي بتنظيم القطاع المصرفي السوري وتقسيمه إلى مصرف زراعي وصناعي وتجاري وعقاري وتسليف شعبي، وتخصص كل مصرف من المصارف المذكورة في مجال معين، وقد اتسمت تلك الفترة بالسيطرة التامة للمصارف العامة على كامل العمل المصرفي؛ أي إن السوق المصرفي كانت تسوده حالة احتكار تام، وقد أدركت السلطات النقدية في سورية هذا الوضع، وحاولت خلق نوع من التنافسية ضمن القطاع المصرفي، للاستفادة من المزايا الإيجابية لها من تحسين جودة الخدمات المقدمة، وتخفيض أسعار الفوائد على القروض؛ مما يحفز إقامة المشاريع، بالإضافة إلى اللحاق بالتطورات التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي، وخلق روح الإبداع والابتكار ضمن المصارف، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أصدرت قوانين وتشريعات سمحت من خلالها بإقامة المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية، ومن أهم تلك القوانين والتشريعات القانون رقم 28 لعام 2001، الذي نص على السماح بإنشاء المصارف الخاصة في سورية تحت إشراف مصرف سورية المركزي ومراقبته، والمرسوم التشريعي

رقم 35 لعام 2005 الخاص بالسماح بإنشاء المصارف الإسلامية، وقد أدت هذه الجهود المبذولة إلى إقامة المصارف الخاصة وتزايد أعدادها إلى أن بلغ عددها 15 مصرفاً، منها 11 مصرفاً تقليدياً و4 مصارف إسلامية، وقد سعت هذه المصارف منذ بداية عملها إلى تعظيم قدراتها ومزاياها التنافسية لجذب أكبر قدر ممكن من العملاء وتحقيق أرباح عالية، إلا أنه مازال هناك الكثير من القيود على عمل تلك المصارف، حيث إن أسعار الفائدة والعمولات تحدد بشكل مباشر من قبل مجلس النقد والتسليف، وبالرغم من إحداث هيئة المنافسة ومنع الاحتكار بموجب القانون رقم 7 لعام 2008، من أجل تحديد القواعد المنظمة للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وبالرغم من أن القانون نص صراحةً على حرية تحديد أسعار السلع والخدمات، إلا أنه لم يطل الخدمات المصرفية، حيث بقيت أسعار الفائدة والعمولات تحدد بشكل مباشر من قبل مجلس النقد والتسليف، وهو ما أثر على قدراتها التنافسية.

يوضح الجدول التالي متوسطات بعض المؤشرات الرئيسية المرتبطة بإجمالي الأصول والودائع والقروض للمصارف عينة الدراسة في سورية خلال الفترة 2009-2019.

جدول 1

متوسط إجمالي الأصول والودائع والقروض للمصارف المدروسة خلال الفترة
(2009-2019) - الأرقام بالملايين

إجمالي القروض		إجمالي الودائع		إجمالي الأصول		
متوسط	نسبتها إلى إجمالي قروض المصارف المدروسة	متوسط	نسبتها إلى إجمالي ودائع المصارف المدروسة	متوسط	نسبتها إلى إجمالي أصول المصارف المدروسة	
3.6%	26,035	2.7%	38,776	1.8%	50,444	البنك العربي سورية
2.4%	17,796	5.2%	75,403	3.4%	98,608	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
1.4%	10,160	1.1%	16,305	0.8%	22,124	بنك الأردن سورية
1.4%	10,081	1.6%	23,714	1.1%	32,286	بنك الشرق
3.3%	24,483	2.9%	41,637	2.1%	59,633	بنك بيبيلوس سورية
5.5%	40,326	10.0%	146,220	6.1%	174,169	بنك بيمو السعودي الفرنسي
2.3%	16,623	2.2%	31,658	1.3%	36,489	بنك سورية والخليج
1.5%	11,130	6.9%	101,209	4.2%	119,477	بنك سورية والمهجر
3.1%	22,629	4.6%	66,653	3.0%	85,838	بنك الائتمان الأهلي
0.8%	6,127	1.0%	14,383	2.1%	58,762	بنك قطر سورية
2.3%	16,477	3.8%	54,917	2.4%	69,099	مصرف فرنسبنك سورية
3.6%	26,371	3.6%	51,886	3.0%	87,027	بنك الشام

تابع / جدول 1
متوسط إجمالي الأصول والودائع والقروض للمصارف المدروسة خلال الفترة
(2009-2019) - الأرقام بالملايين

إجمالي القروض		إجمالي الودائع		إجمالي الأصول	
نسبتها إلى إجمالي قروض المصارف المدروسة	متوسط إجمالي القروض لكل مصرف	نسبتها إلى إجمالي ودايع المصارف المدروسة	متوسط إجمالي الودائع لكل مصرف	نسبتها إلى إجمالي أصول المصارف المدروسة	متوسط إجمالي الأصول لكل مصرف
3.4%	24,828	7.2%	104,843	5.9%	168,801
10.8%	79,177	4.6%	67,663	6.8%	195,131
54.6%	399,989	42.6%	621,094	56.0%	1,602,606

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف وعينة الدراسة.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- يعد المصرف التجاري السوري، وهو (مصرف عام)، المصرف المهيمن على معظم السوق المصرفية في سورية؛ حيث بلغت حصته السوقية بالنسبة إلى إجمالي أصول المصارف المدروسة %56 أما بالنسبة إلى إجمالي القروض فقد بلغت %54.6، وبالنسبة إلى إجمالي ودايع المصارف المدروسة فقد بلغت %42.6.
- يعد بنك بيمو السعودي الفرنسي، وهو (مصرف تقليدي خاص)، منافساً قوياً في السوق المصرفية السورية؛ حيث تجاوزت حصته السوقية بالنسبة إلى إجمالي أصول المصارف المدروسة %6، و%5 بالنسبة إلى إجمالي قروض، وقد احتل المركز الثالث بعد المصرف التجاري السوري وبنك سورية الدولي الإسلامي، أما بالنسبة إلى إجمالي ودايع المصارف المدروسة؛ فقد وصلت حصته السوقية إلى %10 ليحتل المركز الثاني بعد المصرف التجاري السوري.
- بروز المصارف الإسلامية منافساً قوياً في السوق المصرفية السورية؛ حيث احتل بنك سورية الدولي الإسلامي المركز الثاني بنسبة %6.8 بعد المصرف التجاري السوري، وبنك بركة المركز الرابع %5.9، وذلك بالنسبة إلى إجمالي أصول المصارف المدروسة. أما بالنسبة إلى إجمالي الودائع، فقد احتل بنك بركة المركز الثالث بنسبة %7.2 بعد المصرف التجاري السوري وبنك بيمو. وبالنسبة إلى إجمالي القروض، احتل بنك سورية الدولي الإسلامي المركز الثاني بنسبة %10.8 بعد المصرف التجاري السوري.

قياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري وتحليل النتائج

أولاً: قياس التنافسية وفقاً للمقاييس الهيكلية (نسبة التركيز المصرفي ومؤشر هيرفيندال هيرشمان)

1 - قياس التنافسية باستخدام نسبة التركيز المصرفي

حُسبت نسبة التركيز في هذه الدراسة لأكثر ثلاثة وأربعة مصارف بالنسبة إلى إجمالي الأصول والودائع والقروض، ويمكن توضيح النتائج التي توصل إليها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 2

نسبة التركيز المصرفي⁽²⁾ لأكثر ثلاثة وأربعة مصارف عاملة في سورية ومؤشر هيرفيندال هيرشمان خلال الفترة (2009-2019)

المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
نسبة CR₃												
إجمالي الأصول	69%	75.9%	73.37%	70%	64.2%	64.7%	66.3%	67.1%	67.36%	67.66%	70.3%	75.6%
إجمالي الودائع	64.2%	70.7%	69.11%	65.7%	60.2%	60.9%	60.5%	59.7%	58.9%	63.3%	66.12%	70.5%
إجمالي القروض	72.7%	69.8%	65%	70.6%	64.43%	67.6%	73.6%	75.7%	73.1%	74.4%	78.5%	86.6%
نسبة CR₄												
إجمالي الأصول	74.6%	81.1%	79.1%	75.9%	69.7%	70.1%	71.0%	72.5%	71.7%	72.6%	76.5%	81.0%
إجمالي الودائع	70.7%	76.9%	73.8%	71.8%	67.1%	66.9%	65.4%	65.1%	65.0%	70.6%	75.5%	79.2%
إجمالي القروض	77.2%	74.8%	70.6%	74.9%	69.7%	73.2%	77.6%	79.5%	77.3%	78.6%	82.8%	89.8%
مؤشر هيرفيندال هيرشمان HHI												
إجمالي الأصول	3339.6	3773.36	3676.18	3283.16	2826.72	2911.55	3101.80	3197.06	3141.48	3355.90	3387.56	4080.72
إجمالي الودائع	2463.06	3477.86	2904.22	2555.41	2184.17	2163.92	2041.16	1951.01	2127.32	2427.87	2419.13	2841.66
إجمالي القروض	3780.95	2194.85	2170.6	3597.88	2928.10	3035.02	4044.53	4560.88	4111.63	4185.17	4530.6	6231.11

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف وعينة الدراسة.

(2) تركزت معظم الحصص السوقية بالنسبة لإجمالي الأصول والودائع والقروض في ستة مصارف، وهي المصرف التجاري السوري وهو مصرف عام، بنك بيمو، بنك عودة، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك بركة، أي تركزت بين مصرف عام ومصرفين خاصين تقليديين، ومصرفين خاصين إسلاميين.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- نسبة التركيز المصرفي لأكثر ثلاثة مصارف بالنسبة لإجمالي الأصول كانت مرتفعة خلال الفترة 2009-2010 إذ تجاوزت %70، ويعود السبب في ذلك إلى حداثة عهد المصارف الخاصة، وانخفاض رأس مالها مقارنةً بالمصرف التجاري السوري، ثم انخفضت خلال الفترة (2011-2016) لتصبح متوسطة التركيز؛ حيث راوحت بين %64.2 و%67.6 بسبب القوانين التي أصدرتها الحكومة السورية، والتي أجبرت فيها المصارف الخاصة على زيادة رأس مالها، بينما ووفقاً لنسبة التركيز بالنسبة إلى إجمالي الأصول لأكثر أربعة مصارف، فقد تجاوزت هذه النسبة %70 في كافة سنوات الدراسة، مما يدل على وجود درجة عالية من التركيز في القطاع المصرفي السوري، وهو ما يتسق مع نتائج مؤشر هيرفيندال هيرشمان؛ حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر 3340؛ مما يدل على التركيز العالي في السوق المصرفي السوري.
- أما فيما يتعلق بنسبة التركيز لأكثر ثلاثة مصارف مدروسة بالنسبة إلى إجمالي الودائع؛ فقد أظهرت النتائج وجود درجة متوسطة من التركيز في القطاع المصرفي السوري خلال الفترة 2010-2018 (راوحت بين %59 و%69)، وهذا دليل على الجهود المبذولة من قبل المصارف الخاصة لجذب المزيد من الودائع لزيادة استثماراتها وتعظيم أرباحها. إلا أن نسبة التركيز بالنسبة إلى إجمالي الودائع لأكثر أربعة مصارف تجاوزت %70 خلال الفترة (2009-2011) مما يدل على وجود درجة عالية من التركيز في القطاع المصرفي السوري، ودرجة متوسطة من التركيز خلال الفترة (2012-2016)؛ حيث راوحت بين %65 و%67، ثم عادت وارتفعت من عام 2016 إلى نهاية فترة الدراسة، أما وفقاً لمؤشر هيرفيندال هيرشمان؛ فقد دلت النتائج على وجود درجة عالية من التركيز بالنسبة إلى إجمالي الودائع، فقد بلغ متوسط المؤشر خلال سنوات الدراسة قيمة وقدرها 2463، وهو ما يتعارض مع نتائج نسبة CR_3 التي بلغ متوسطها %64.2 وتتنص على أن هناك درجة متوسطة من التركيز، ولكنه يتناسب مع نتائج نسبة CR_4 التي بلغ متوسطها %70، إلا أنه عموماً يفضل الاعتماد على مؤشر هيرفيندال هيرشمان؛ كونه يأخذ بعين الاعتبار الحصص السوقية لإجمالي المصارف العاملة في السوق.
- اتسم القطاع المصرفي السوري بدرجة عالية من التركيز بالنسبة إلى إجمالي القروض لأكثر ثلاثة مصارف عاملة في معظم سنوات الدراسة من عام 2009 إلى عام 2014؛ حيث سيطر المصرف التجاري السوري على أكبر حصة سوقية فيه، ويعود السبب في ذلك - من وجهة نظر الباحث - إلى أقدمية المصارف العامة في العمل المصرفي، والتسهيلات التي تقدمها المصارف العامة في منح القروض وبشكل خاص للعاملين في الدولة، أما نسبة التركيز لإجمالي القروض لأكثر أربعة مصارف عاملة؛ فقد دلت على وجود درجة عالية من التركيز في كافة سنوات الدراسة، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر هيرفيندال

هيرشمان؛ حيث تجاوز متوسط قيمة المؤشر خلال سنوات الدراسة 3781، أي إن السوق المصرفي بالنسبة لإجمالي القروض وفقاً لمؤشر هيرفيندال هيرشمان يتسم بدرجة عالية من التركيز، وهو ما يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها نسبة CR_k .

- من النتائج السابقة يمكن القول: إن القطاع المصرفي السوري تسوده حالة تركيز بدرجة متوسطة بالنسبة إلى إجمالي الأصول والودائع لأكثر من ثلاثة مصارف عاملة، حيث بلغ متوسط نسبة CR_3 لإجمالي الأصول والودائع 69% و64.2%، ودرجة عالية من التركيز بالنسبة إلى إجمالي القروض حيث بلغ متوسط نسبة CR_3 لإجمالي القروض 72.7%، أما وفقاً لنسبة CR_4 ومؤشر هيرفيندال هيرشمان لإجمالي الأصول والودائع والقروض، فدرجة التنافسية المصرفية تعد منخفضة، فوفقاً لافتراضات المقاييس الهيكلية، ارتفاع التركيز دليل على انخفاض درجة التنافسية نتيجةً لهيمنة عدد قليل من المصارف على الجزء الأكبر من السوق، وعدم امتلاك باقي المصارف القدرة على توسيع حصتهم السوقية ومواجهة المصارف المهيمنة.

ثانياً: قياس التنافسية وفقاً للمقاييس غير الهيكلية:

1 - قياس التنافسية باستخدام منهج بانزر- روز (P-R):

استخدم نماذج بانل داتا من أجل التوصل إلى قيمة إحصائية H لمنهج P-R، استناداً إلى المعادلتين (1) و(2)

$$REV^1 = a + B_1 W_{1i,t} + B_2 W_{2i,t} + B_3 W_{3i,t} \dots (1)$$

$$ROA = a + B_1 W_{1i,t} + B_2 W_{2i,t} + B_3 W_{3i,t} \dots (2)$$

لكن في بادئ الأمر لا بد من التأكد من جودة النموذج واعتماديته؛ لذلك لا بد من إجراء ما يأتي:

1 - معامل تضخم التباين VIF: للتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة، حيث يقيس مقدار الزيادة في تباين المعامل المقدر في حال وجود علاقة خطية بين المتغير المستقل المقابل وبين بقية المتغيرات المستقلة، يشير النموذج إلى وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد إذا كانت قيمة المعامل أكبر من 10 (بيلاي، 2018).

جدول 3

قيم معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة المعتمدة في نموذج P-R خلال الفترة (2009-2019)

العالم	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
W1	3.80	5.94	4.75	3.54	3.52	2.6	1.9	1.4	1.5	1.9	2.4
W2	3.82	5.85	5.14	3.6	3.03	3.03	3.2	2.1	2.1	2.5	2.6
W3	1.01	1.03	2.10	2.18	3.3	2.7	2.4	2.4	2.6	2.3	1.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 10.EVIEWS.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة معامل تضخم التباين لكل المتغيرات المستقلة في كل سنوات الدراسة أقل من 10، أي لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات. 2 - اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، فقد يؤدي غياب الاستقرارية إلى حدوث انحدار وهمي للبيانات تحت التقدير؛ ومن ثم انحياز في النتائج.

إذا كان المتغير مستقرًا عند المستوى، يمكن القول إنه متكامل من الدرجة صفر $I(0)$ ، أما إذا كان مستقرًا عند الفرق الأول؛ فيمكن القول إنه متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$. اعتمد على ثلاثة اختبارات أساسية للتأكد من أن البيانات مستقرة، وهي: اختبار Augmented dickey fuller (ADF)، اختبار Phillips-Perron (PP)، واختبار Levin, lin and Chu (LLC).

أجريت اختبارات الاستقرارية للمتغيرات في كل سنة من سنوات الدراسة، وتوصل إلى أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى⁽³⁾؛ ومن ثم يمكن اعتماد نماذج بانل الساكنة.

جدول 4

قيمة إحصائية H السنوية لمنهج بانزر- روز خلال الفترة (2009-2018)

العالم	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة إحصائية H	0.0105	0.0122	0.0226	0.0152	0.0401	0.044	0.071	0.036	-0.0104	0.0106	0.019
النتيجة	منافسة	منافسة	منافسة	منافسة	منافسة	منافسة	منافسة	منافسة	احتكار	منافسة	منافسة
	احتكارية	احتكارية	احتكارية	احتكارية	احتكارية	احتكارية	احتكارية	احتكارية	احتكارية	احتكارية	احتكارية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف وعينة الدراسة.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن السوق المصرفي السوري يتسم بوجود منافسة احتكارية ودرجة تنافسية منخفضة في معظم سنوات الدراسة؛ إذ إن هناك العديد من

(3) لم تعرض نتائج اختبارات الاستقرارية لضخامتها.

المصارف العاملة في السوق وحرية في الدخول والخروج، إلا أن هناك سيطرة لعدد قليل من المصارف الخاصة الموضحة في جدول (1)، وسيطرة شبه تامة للمصرف التجاري السوري وهو مصرف عام، كونه يعد من أقدم المصارف، حيث تأسس في عام 1967؛ مما أدى إلى زيادة ولاء العملاء له، بالإضافة إلى ذلك وبما أنه مصرف عام، فإن احتمالية فشله منخفضة؛ لأن الدولة قد تتدخل لإنقاذه؛ مما أدى إلى زيادة الثقة فيه، وما فاقم الأمر سوءاً هو الأزمة التي مرت بها الجمهورية العربية السورية، وأثرت سلباً على استقرار القطاع المصرفي من ناحية تخوف الأفراد من التعامل مع المصارف الخاصة خشية تعرضها للفشل، وخاصة بعد تعرض المصارف الخاصة لخسائر خلال فترة الأزمة؛ كالبنك العربي، بنك الأردن سورية، بنك سورية والخليج، بنك سورية الدولي الإسلامي.

قياس النمو الاقتصادي في سورية وتحليل النتائج

قيس النمو الاقتصادي في سورية بالاعتماد على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك خلال الفترة المدروسة، ويوضح جدول (5) النتائج التي تُوصل إليها:

جدول 5

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 ومعدل نموه خلال الفترة (2009-2019).
الأرقام بملايين الليرات السورية

العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج	1420827	1494595	1537191	1132310	834511	748471	724615	683816	678840	689392	701095
معدل النمو	5.91% ⁽⁴⁾	5.19%	2.85%	26.3%	26.3%	10.3%	3.19%	5.63%	0.7%	1.55%	1.69%

المصدر: الإحصاءات النقدية والمصرفية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

من جدول (5) يمكن ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2009-2011 حقق معدلات نمو إيجابية؛ نتيجة لما تمتعت به الدولة من استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، بالإضافة إلى الإصلاحات التي باشرت بها الحكومة السورية وبدأت تعطي ثمارها الإيجابية، إلا أن معدل النمو في عام 2011 كان أقل من الأعوام السابقة؛ وذلك بسبب الأزمة التي بدأت في سورية في هذا العام، وقد تناقص معدل النمو بعد هذا العام بمعدلات كبيرة جداً؛ إذ بلغ أدنى معدل له في عامي 2012 و 2013 بمعدل -26.3%، بسبب تصاعد

الأزمة التي رافقها انهيار كبير للبنى التحتية، وهجرة رؤوس الأموال والقوى العاملة إلى خارج سورية، وتعرض منشآت القطاعين الزراعي والصناعي للتخريب، والعقوبات الاقتصادية

(4) بلغ حجم الناتج في عام 2008 قيمة، قدرها 1341516، وبناء عليه حُسب معدل النمو الاقتصادي في عام 2009.

المفروضة من الخارج، أما بالنسبة لباقي أعوام الدراسة، وبالرغم من النمو السلبي للنتائج، إلا أنه كان أفضل من عام 2013، ففي عام 2017 وصل إلى %1.4-، وهذا مرده إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لامتناسص الأزيمة، من خلال العمل على تحفيز الأفراد لإعادة تشغيل المنشآت المعطلة، وتقديم الدعم لبعض المواد الأساسية؛ كالوقود والغاز والدواء، وتميزت هذه الفترة ببدء عمل بعض الأنشطة الاقتصادية تدريجياً، وقد ظهرت الآثار الإيجابية لهذه الإصلاحات خلال عامي 2018 و2019؛ إذ حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو إيجابية.

اختبار أثر التنافسية في النمو الاقتصادي

اعتمدت الدراسة على منهج ARDL لاختبار أثر التنافسية في النمو الاقتصادي، وقد أعيدت صياغة المعادلة رقم (3) وفقاً لهذا المنهج على النحو الآتي:

$$\Delta GDP_t = a_0 + B_1.GDP_{t-1} + B_2.(P - R)_{t-1} + B_3.CR4a_{t-1} + B_4.INF_{t-1} + B_5.Crises_{t-1}$$

$$+ \sum_{k=1}^{m1} a_{1k}.\Delta GDP_{t-k} + \sum_{k=0}^{m2} a_{2k}.\Delta(P - R)_{t-k} + \sum_{k=0}^{m3} a_{3k}.\Delta CR4a_{t-k}$$

$$+ \sum_{k=0}^{m4} a_{4k}.\Delta INF_{t-k} + \sum_{k=0}^{m5} a_{5k}.\Delta Crises_{t-k} + \omega_t \dots (4)$$

تعبّر B_1, B_2, B_3, B_4, B_5 عن معاملات التأثيرات طويلة الأجل.

بينما a_1, a_2, a_3, a_4, a_5 تعبّر عن معاملات التأثيرات قصيرة الأجل.

حيث إن:

ΔGDP معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي.

$P-R$: تعبّر عن قيمة H-statistic لمنهج بانزر-روز، وقد حسبت سنوياً لكل المصارف عينة الدراسة.

$CR4_a$: تعبّر عن نسبة التركيز المصرفي لأكبر 4 مصارف بالنسبة إلى إجمالي الأصول.

INF : متغير ضابط يعبر عن التضخم.

$Crises$: متغير وهمي يعبر عن الأزيمة.

يوضح جدول (6) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام الوسط

الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، التفلطح والالتواء.

جدول 6
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	ΔGDP	$P - R$	<i>Crises</i>	<i>INF</i>	$CR4_a$
Mean	-0.049074	0.024508	0.795455	25.02666	0.747460
Median	-0.026736	0.018977	1.000000	22.63500	0.727984
Maximum	0.067528	0.071864	1.000000	89.62000	0.846095
Minimum	-0.305632	-0.010422	0.000000	0.175000	0.672325
Std. Dev.	0.111039	0.021113	0.408032	22.82529	0.046480
Skewness	-1.082726	0.676688	-1.464934	0.911868	0.476407
Kurtosis	3.017653	2.731009	3.146032	3.270353	2.062257
Jarque-Bera	8.597398	3.490632	15.77666	6.231684	3.276563
Probability	0.013586	0.017459	0.000375	0.044341	0.019431
Sum	-2.159262	1.078350	35.00000	1101.173	32.88823
Sum Sq. Dev.	0.530178	0.019167	7.159091	22402.74	0.092895
Observations	44	44	44	44	44

من جدول (6) يمكن ملاحظة أن متوسط متغير P-R خلال سنوات الدراسة قد بلغ 0.024؛ مما يدل على وجود حالة منافسة احتكارية ودرجة تنافسية منخفضة في السوق المصرفية السورية، بالإضافة إلى ذلك فإن متوسط متغير $CR4_a$ قد بلغ %74؛ أي إن درجة التنافسية منخفضة أيضاً، وهناك تركيز عالٍ بالنسبة إلى إجمالي الأصول، أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ فقد بلغ متوسط معدل النمو خلال فترة الدراسة - 0.049، وهذا الأمر طبيعي بالنظر إلى الأزمة التي مرت بها سورية من عام 2011.

من الجدول السابق يمكن أيضاً ملاحظة أن مؤشر الالتواء (Skewness) لكل من المتغيرات التالية: (P-R)، (INF)، ($CR4_a$) هو أكبر من الصفر؛ أي أن شكل التوزيع غير متماثل وملتو نحو اليمين. بينما بالنسبة للمتغيرات (ΔGDP)، (CRISES) فهو أقل من الصفر، أي أن شكل التوزيع غير متماثل وملتو نحو اليسار.

أما بالنسبة لمؤشر التفلطح (kurtosis)؛ فيمكن ملاحظة أن قيمته بالنسبة للمتغيرات ($CR4_a$)، (ΔGDP)، (INF) أكبر من 3؛ أي إن شكل التوزيع مدبب ويحوي قيماً شاذة، أما قيمته بالنسبة للمتغيرات (P-R)، ($CR4_a$)؛ فهو أقل من 3؛ أي إن هناك تفرطحاً في شكل التوزيع.

ومن خلال النظر إلى القيمة الاحتمالية (P-value) لاختبار Jarque- Bera يمكن ملاحظة أن كل المتغيرات غير خاضعة للتوزيع الطبيعي؛ إذ إن احتمالية هذا المؤشر لها أقل من %5.

قبل اختيار النموذج الذي سيطبق، لابد من إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وقد تم تطبيق اختبار ديكي فولر المعدل للتأكد من أن المتغيرات لا تتضمن جذر الوحدة، وفقاً للجدول الآتي:

جدول 7
استقرارية السلاسل الزمنية وفقاً لاختبار ديكي فولر المعدل

Augmented Dicky Fuller Test			
المتغير	عند المستوى	عند الفرق الأول	درجة التكامل
<i>GDP</i>	*(0.0006)	-	I(0)
<i>crises</i>	0.23	*(0.0000)	I(1)
<i>P - R</i>	0.4	*(0.02)	I(1)
<i>CR4_a</i>	0.9	*(0.0002)	I(1)
<i>INF</i>	0.16	*(0.0032)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 10.EVIEWS.

من جدول (7) يمكن ملاحظة أن المتغيرات خالية من جذر الوحدة، إلا أن بعضها مستقر عند المستوى $I(0)$ ، والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول $I(1)$ ، في هذه الحالة لا يمكن تطبيق نموذج VECM؛ لأن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة عند الفرق الأول، لكن يمكن تطبيق نموذج ARDL كونه يقبل البيانات سواءً أكانت مستقرة عند المستوى أم عند الفرق الأول.

اختبار التكامل المشترك

استخدم اختبار الحدود (Bound test) للتأكد من وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، فإذا تحققت العلاقة يمكن بعدها تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير للمتغيرات المستقلة، ينص فرض العدم للاختبار على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة. إذا كانت قيمة F المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية عند $I(0)$ يمكن قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك، وعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، بينما إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند (1) يمكن رفض فرض العدم، وتأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. يمكن توضيح نتائج الاختبار من خلال جدول (8):

جدول 8
اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

القيمة الجدولية ل F عندما K=4		
II	I0	Significant level
3.09	2.2	10%
3.49	2.56	5%
3.87	2.88	2.5%
4.37	3.29	1%
القيمة المحسوبة ل F		
10.39	نموذج GDP	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

بالنظر إلى قيمة F المحسوبة لنموذج GDP نجد أنها أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية ل II عند مستوى المعنوية 5%، أي يمكن رفض فرض العدم وتأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

تقدير معاملات نموذج الأجل الطويل وفقاً لمنهج ARDL

تبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في نماذج الدراسة؛ ومن ثم يمكن استخدام منهج ARDL لتقدير معاملات النموذج، حيث اعتمد على اختبار ARDL Long Run Form لتقدير معاملات نموذج الأجل الطويل، وجدول (9) يوضح هذه التقديرات:

جدول 9
تقدير معاملات نموذج الأجل الطويل وفقاً لمنهج ARDL

Prob.	Coefficient	المتغير
(0.019)*	3.389	PR
(0.0045)*	-0.23375	CRISES
(0.0001)*	-0.00617	INF
0.2418	-0.889	CR4 _a
0.1654	0.898	C
EC ⁽⁵⁾ = GDP - (3.3895*PR -0.0062*INF -0.2337*CRISES -0.8896*CR4A + 0.8982)		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

(5) تعبر هذه المعادلة عن معادلة تقدير معاملات نموذج ARDL في الأجل الطويل.

يمكن ملاحظة أن متغير الأزمات سالب ومعنوي، وتعد هذه النتيجة منطوية، فحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي المرافقة للأزمة أدت إلى توقف العديد من المشاريع عن العمل، فضلاً عن هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، وتضرر القطاع الزراعي والصناعي والتجاري، وتردد أصحاب رؤوس الأموال عن إقامة المزيد من المشروعات نتيجة لعدم الاستقرار الأمني في تلك الفترة، مما أثر سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أن هناك أثراً موجياً ومعنوياً لمنهج بانزر-روز (P-R) في النمو الاقتصادي؛ أي إن التنافسية المصرفية على الرغم من كونها منخفضة فإن لها دوراً في تحفيز النمو الاقتصادي، أما نسبة التركيز المصرفي بالنسبة إلى إجمالي الأصول (CR4_a)، فليس لها أي أثر.

تقدير معاملات النموذج في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ لمنهج ARDL (ARDL ECM))

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، فإن المعادلة رقم (4) ستقدر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لمنهج ARDL؛ وذلك لتقدير معاملات الأجل القصير، والتي تأخذ المعادلة التالية:

$$\Delta GDP = a_0 + \lambda \cdot ECM_{t-1} + \sum_{k=1}^{m1} a_{1k} \cdot \Delta GDP_{t-k} + \sum_{k=0}^{m2} a_{2k} \cdot \Delta (P - R)_{t-k} + \sum_{k=0}^{m3} a_{3k} \cdot \Delta CR4_{t-k} \\ + \sum_{k=0}^{m4} a_{4k} \cdot \Delta INF_{t-k} + \sum_{k=0}^{m5} a_{5k} \cdot \Delta Crises_{t-k} + t$$

تعبير m1, m2, m3 عن فترات التأخير الأمثل المحسوبة وفقاً لمنهج ARDL بالاعتماد على معيار AIC.

يمكن توضيح النتائج التي توصل إليها من خلال الجدول الآتي:

جدول 10

تقدير معاملات الأجل القصير (ARDL ECM)

المتغير	Coefficient	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	1.631261	83.17441	(0.000)*
D(GDP(-2))	-0.828433	-45.5624	(0.000)*
D(PR)	-0.933293	-3.02219	(0.0073)*
D(PR(-1))	2.242481	2.894246	(0.0097)*
D(PR(-2))	-2.319241	-3.071824	(0.0066)*
D(PR(-3))	0.985952	3.265763	(0.0043)*
D(INF)	-0.000179	-4.126563	(0.0006)*
D(INF(-1))	0.000105	2.234183	(0.0384)*
D(CRISSES)	-0.010948	-8.323071	(0.000)*

تابع / جدول 10
تقدير معلمات الأجل القصير (ARDL ECM)

Prob.	t-Statistic	Coefficient	المتغير
(0.0087)*	-2.940896	-0.004181	D(CRISSES(-1))
(0.000)*	-6.960923	-0.009391	D(CRISSES(-2))
(0.000)*	-8.20327	-0.011541	D(CRISSES(-3))
(0.000)*	7.005099	0.138401	D(CR4A)
(0.000)*	6.32395	0.131977	D(CR4A(-1))
(0.0001)*	5.06655	0.113865	D(CR4A(-2))
(0.0004)*	4.314867	0.088435	D(CR4A(-3))
(0.000)*	-8.927869	-0.046854	CointEq(-1)*
R-squared	0.9991	Durbin-Watson stat	2.14783
Adjusted R-squared	0.998		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

يكشف معامل تصحيح الخطأ عن سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، ويجب أن يكون معنوياً وذا قيمة سالبة، بالنظر إلى النتائج نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ معنوي وسالب الإشارة، وتبلغ قيمته %4.6، وهذا يعني أنه عندما ينحرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل %4.6 منها بشكل ربع سنوي. وما يمكن ملاحظته هو أن أثر منهج بانزر-روز في الأجل القصير موجب ومعنوي؛ أي إن هناك توافقاً في النتائج في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لنسبة التركيز المصرفي لأكثر من 4 مصارف بالنسبة إلى إجمالي الأصول في النمو الاقتصادي، وهو ما يتناسب مع نتائج منهج P-R، أما متغير الأزمة؛ فله أثر سالب ومعنوي.

اختبار جودة النموذج واعتماديته

بعد تقدير معالم النموذج في الأجلين القصير والطويل، لا بد من التأكد من جودة النموذج من أجل اعتماده؛ لذلك أجريت الاختبارات الآتية:

جدول 11 اختبارات جودة النموذج واعتماديته

Prob.	الاختبار
0.173	Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
0.179	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
0.82	jarque-bera

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

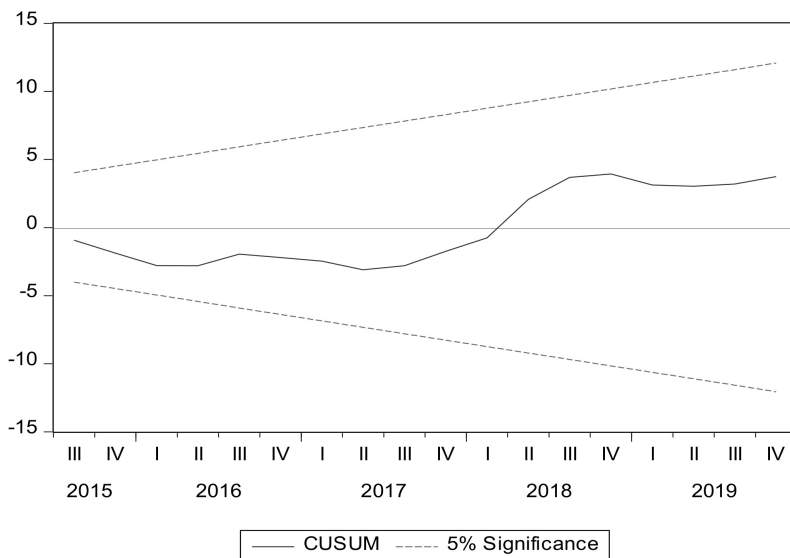
تشير نتائج اختبار Heteroskedasticity Test لفحص حالة عدم ثبات التباين أن قيمة P-value أكبر من 5%، أي يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على أن النموذج لا يتضمن عدم ثبات التباين، أما بالنسبة لاختبار الارتباط التسلسلي Serial Correlation LM Test فيمكن قبول فرضية العدم التي تنص على غياب الارتباط التسلسلي؛ كون P-value للاختبار أكبر من 5%، كما تدل نتائج اختبار jarque-bera على أن توزيع البواقي هو توزيع طبيعي؛ لأن P-value أكبر من 5%.

نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

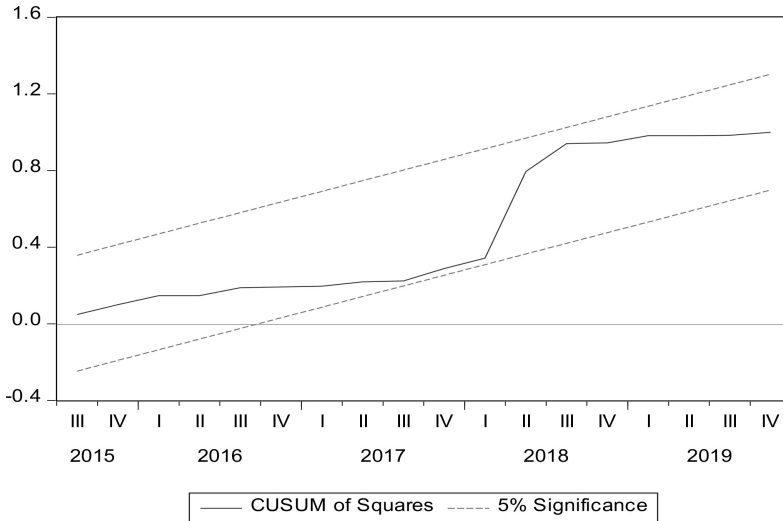
بعد تطبيق ECM لنموذج ARDL لا بد من التأكد من الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، أي التأكد من خلو البيانات من وجود أي تغيرات جوهرية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك استخدم اختبار المجموع التراكمي لبواقي المتابعة (CUSUM) cumulative sum of recursive residuals واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة cumulative sum of square recursive residuals (CUSUMSQ).

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر وفقاً لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. (زرواط وحواس، 2016).

يمكن توضيح نتائج الاختبارين من خلال الشكلين الآتيين:



شكل 1: نتائج اختبار CUSUM



شكل 2: نتائج اختبار CUSUMQ

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة وفقاً لنموذج ARDL مستقرة هيكلياً عبر فترة الدراسة؛ مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

اختبار الفروض

1 - أظهرت نتائج المقاييس الهيكلية المتمثلة بنسبة التركيز لأكبر أربعة مصارف CR_4 ومؤشر هيرفيندال هيرشمان HHI انخفاض درجة التنافسية، ووجود درجة عالية من التركيز في السوق المصرفي السوري، أما عند حساب قيمة إحصائية H لمنهج بانزر- روز بشكل سنوي؛ فقد توصل أيضاً إلى أن المصارف تعمل في بيئة تسودها المنافسة الاحتكارية أي ذات تنافسية منخفضة، وذلك في معظم سنوات الدراسة، وهي حالة متوسطة بين الاحتكار والمنافسة التامة؛ حيث هناك حرية للدخول والخروج من السوق كما هو الحال في المنافسة التامة، ولكن مع وجود سيطرة كبيرة لبعض المصارف على معظم السوق كما هو الحال بالنسبة للاحتكار، ولا تستطيع المصارف الباقية مواجهة المصارف المسيطرة لعدم امتلاكها لميزة أو قدرة تنافسية تمكنها من توسيع حصتها السوقية. أي يمكن قبول الفرض الأول الذي ينص على أنه توجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية وغير الهيكلية ولكن بدرجة ضعيفة.

2 - أظهرت النتائج التطبيقية لمنهج ARDL وجود أثر معنوي وموجب طويل الأجل لمنهج بانزر-روز في النمو الاقتصادي، وعندما تم تطبيق اختبار ECM فقد تبين أن هناك أثراً معنوياً وموجباً في الأجل القصير لكل من منهج بانزر-روز ونسبة التركيز المصرفي لأكبر 4 مصارف بالنسبة إلى إجمالي الأصول في النمو الاقتصادي، ومن ثم يمكن قبول الفرض الثاني الذي ينص على أن التنافسية المصرفية تؤثر في النمو الاقتصادي في سورية، معبراً عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

نتائج الدراسة

1 - تعد التنافسية في القطاع المصرفي السوري منخفضة للغاية وفقاً للمنهج الهيكلي، فهناك درجة عالية من التركيز فيه، حيث بلغ متوسط نسبة التركيز CR_4 بالنسبة لإجمالي الأصول والودائع والقروض %74.6، %70.7، %77.2 على التوالي، أما بالنسبة لمؤشر هيرفيندال هيرشمان؛ فقد بلغ متوسط هذه النسبة لكل من إجمالي الأصول والودائع والقروض 339.6، 2463.06، 3781 على التوالي.

2 - أظهرت النتائج أن متوسط قيمة إحصائية H لمنهج بانزر-روز خلال سنوات الدراسة قد بلغت قيمة قدرها 0.024؛ أي أن هناك حالة من المنافسة الاحتكارية ضمن القطاع المصرفي السوري، وعلى الرغم من غياب حواجز الدخول إلى السوق المصرفي السوري، فإن حداثة عهد المصارف الخاصة العاملة مقابل أقدمية عمل المصارف العامة وسيطرتها على معظم السوق المصرفي أثر سلباً على قدرتها التنافسية، وما فاقم الأمر سوءاً هو الأزمة التي تمر بها سورية وما نتج عنها من آثار سلبية كالتضخم وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي أدى إلى تخوف الأفراد وترددهم في التعامل مع المصارف الخاصة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على عمل المصارف الخاصة، والتي في مقدمتها تحديد أسعار الفوائد والعمولات التي تتقاضاها المصارف من قبل مجلس النقد والتسليف؛ ومن ثم فالتنافس يركز بشكل أساسي على التكاليف أو تحسين جودة الخدمة والتي تعد متقاربة في معظم المصارف العاملة، مما أدى إلى فقدان الميزة التنافسية.

3 - تؤثر التنافسية المصرفية بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، حيث تلعب دوراً كبيراً في رفع كفاءة المصارف العاملة، وتحفيزها على تحسين جودة خدماتها وتطوير منتجاتها وآلية عملها وتسهيل إجراءات منح القروض، مما يجذب المزيد من المتعاملين، ويحفز على إقامة المزيد من الاستثمارات؛ ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، والذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد ككل.

توصيات الدراسة

- في ضوء النتائج التي توصل إليها، توصي الدراسة بما يأتي:
- 1 - ضرورة إعطاء هامش للمصارف الخاصة من السلطات النقدية في سورية في تحديد أسعار الفوائد والعمولات الخاصة بها؛ لما لذلك من أثر على إكسابها ميزة تنافسية تمكنها من جذب المزيد من المتعاملين إليها.
 - 2 - يجب على المصارف الخاصة وضع خطة إعلانية توضح فيها مزاياها التنافسية بالنسبة للمصارف العامة (كونها هي المحتكر الأكبر للحصص السوقية) فيما يتعلق بالسرعة والمرونة في إنجاز المعاملات، ومدى انخفاض درجة المخاطر فيها، وعدم الاقتصار على التقارير السنوية.
 - 3 - بما أن التنافسية لها تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، أوصي السلطات النقدية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيزها من أجل الاستفادة من آثارها الإيجابية إلى حين الخروج من الأزمة وعودة الاستقرار إلى الأراضي السورية.

حدود الدراسة

أجريت هذه الدراسة ضمن مجموعة من المحددات وهي: أولاً، عدم توفر بيانات عن باقي المصارف العامة العاملة وصعوبة الحصول عليها، وبالتالي فإن عينة الدراسة اقتصر على مصرف عام واحد وهو المصرف التجاري السوري. ثانياً، عدم توفر بيانات عن المصرف التجاري السوري للأعوام التي تلي 2019؛ مما جعل فترة الدراسة محصورة من عام 2009 إلى عام 2019.

مقترحات للدراسات المستقبلية

- يعد موضوع التنافسية المصرفية من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة في جميع المجتمعات؛ لذلك يوصى به الدراسات المستقبلية بما يأتي:
- 1 - دراسة العوامل المؤثرة في التنافسية؛ وذلك بهدف معرفة العوامل ذات الأثر الإيجابي وتعزيزها، والعوامل ذات الأثر السلبي عليها.
 - 2 - دراسة أثر التنافسية المصرفية على جوانب أخرى في الاقتصاد السوري، كدراسة أثرها على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السوري.

المراجع

إيمان أحمد خلف حسن، 2018، تصور مقترح لتنمية القدرة التنافسية لمديري مدارس الثانوية الفنية التجارية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، مجلة البحث العلمي في التربية، (19): 575-598.

بسمّة محمد سامي الخطيب، 2014، دور الصيرفة الإلكترونية في تحقيق الميزة التنافسية "دراسة ميدانية للمصارف العاملة في سورية"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

زياد محمد زريقات وعلي حسين المقابلة وأيمن محمد سعيد يوسف، 2015، تأثير تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد 35(1): 3-23.

زير ريان، 2015، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

زيننا سهيل ناصر الدين، 2015، واقع التنافسية في المصارف السورية (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.

زينب شطبية، 2009، دور التسويق الإلكتروني في دعم الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: "دراسة سوق الهاتف النقال في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

سامي أحمد الصمادي وزياد محمد زريقات، مرجانة أحمد بن شايب، 2013، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة: 2000-2009، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 9(1): 97-118.

سجى فتحي محمد الطائي، 2010، الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 6(19): 82-95.

عبد السلام بوخروفة، 2015، الاندماج البنكي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك - دراسة تحليلية لنموذجين دوليين-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

فاطمة الزهراء زرواط وأمين حواس، 2016، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، *مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي*، 25(1): 194-213.

محمد رضا بوسنة، 2017، تقييم المنافسة في الصناعة المصرفية في الجزائر بالاعتماد على نموذج Panzar and Rosse، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 4(1): 32-52.

مهند بن عبد الملك السلطان وأحمد بن بكر البكر، 2016، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي.

نجوى عبد الله محمود ومشاعر حسين خليفة علي، 2020، أثر جودة الخدمات المصرفية في القدرة التنافسية للبنوك من وجهة نظر عملاء البنك- بالتطبيق على بنك البركة فرع دنقلا-السودان، *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، 9(3): 592-605.

هبة جميل بيلاني، 2018، دراسة تأثير عدم استيفاء الفروض الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي على معنوية معاملات النموذج، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية.

الوليد قسوم ميساوي، 2018، أثر ترقية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

Abuselidez, G. 2021, The Impact of Banking Competition on Economic Growth and Financial Stability: An Empirical Investigation. *European Journal of Sustainable Development*, 10(1): 203-220.

Afandiyev, F. 2012. *Concentration and Competition in the Azerbaijan Banking Industry*. Master Thesis, Eastern Mediterranean University, Institute of Graduate Studies and Research, Azerbaijan.

Ajisafe, R., and Ajide, M. 2014. Bank Competition and Economic Growth: Evidence from Nigeria. *Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS)*, 5(5): 419-425.

Asante, S. 2011. Bank Competition, Stock Market, and Economic Growth in Ghana. *International Journal of Business Administration*, 2(4): 33-41.

Chen, H., Chuo, Y., Chang, J., and Yu, S. 2016. Does Banking Competition Improve Industry Performance? Evidence from Taiwan. *Journal of Informatics and Data Mining*, 1(3): 1-12.

Coccorese, P. 2017. *Banking Competition and Economic Growth*. Paper for the 58th Annual Conference of the Italian Economic Association.

Fosu, S. 2013. Banking Competition in Africa: Sub-regional Comparative Studies. University of Leicester, *Working Paper*, No. 13/12.

Ijaz, S., Hassan, A., Tarazi, A., and Fraz, A. 2020. Linking Bank Competition, Financial Stability, and Economic Growth. *Journal of Business Economics and Management*, 21(1): 200-221.

Liyanagamage, C. 2021. Bank Competition and Economic Growth: The Short-Run and Long- Run Effects. *International Journal of Finance & Banking Studies*, 10(1): 20-33.

Paleckova, S., and Stavarek, D. 2014. Concentration and Competition in the Banking Sector of Turkey. *Amfiteatru Economic*, 16(36): 625-640.

Ronald, M. 2003. *A Study on the Factors of Regional Competitiveness*. A Draft Final Report for The European Commission Directorate-General Regional Policy, University of Cambridge, United Kingdom.

- Rozas, L. 2007. Testing for Competition in the Spanish Banking Industry: The Panzar-Rosse Approach Revisited. *Working Paper*, Bank of Spain.
- Udoh, E., Afangideh, U., and Udejaja, E. 2015. Fiscal Decentralization, Economic Growth and Human Resource Development in Nigeria: Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach. *CBN Journal of Applied Statistics*, 6(1): 69-93.
- Wang, R. 2014. *The Relationship between Banking Concentration and Economic Growth*. Master Thesis, Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Georgetown University.
- White, B., and Moraschinelli, E. 2009. *The Pursuit of Sustainable Competitive Advantage - A Profile of the Starbucks Corporation*. Master Thesis, Malardalen University, School of Sustainable Development of Society and Technology (HST).

ABSTRACT

The Impact of Banking Competitiveness in Economic Growth in Syria

Mona L. Betar

Mostafa H. Murtaza

Tishreen University, Syria

Purpose: This research aims to measure and analyze competitiveness in the Syrian banking sector, and test its impact on economic growth during the period (2009-2019). **Study design/ methodology/ approach:** To achieve the objectives of the research, the banking concentration ratio (CR_k) and Hirschman index (HHI) were used as structural measures of competitiveness, and Panzar-Rosse approach (P-R) as a non-structural measure, the research used panel data models to reach P-R's H- statistic value, the research also used (ARDL) model to test the impact of banking competitiveness (expressed as P-R's H- statistic, CR_4) in economic growth. **Sample and data:** The study sample consisted of one public bank, and 14 private banks, where the secondary data published in the annual reports of the banks were relied upon. **Results:** The Research concludes that competitiveness in the Syrian banking sector is weak according to structural measures, as the average value of CR_4 exceeded 70%, And the value of HHI exceeded 1800 for each of the assets, deposits, and loans, which indicates the high concentration, meanwhile according to (P-R) there is a state of monopolistic competition in the Syrian banking sector, as The average value of P-R's H- statistic during the study period reached 0.024, the research also concluded that there is a positive and significant effect of competitiveness on economic growth according to (P-R), and short term effect according to CR_4 . **Originality/value:** This study is one of the first studies applied in Syria that measure competitiveness in the Syrian banking sector according to (P-R), and deals with the impact of banking competitiveness on economic growth in Syria. **Research limitations/implications:** The study was limited to the period (2009-2019) due to the lack of necessary data on the commercial bank of Syria after 2019.

Keywords: Banking Competitiveness, Structural Measures, P-R, Economic Growth, ARDL

منى لطفي بيطار، أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة تشرين- سورية-، حاصلة على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اختصاص فعاليات التوظيفات الأساسية والتكنيك الحديث من جامعة حلب، مُدرسة لمقررات متعددة في المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، من أهم تلك المقررات إدارة المصارف، وإدارة المصارف الإسلامية، ودراسات متقدمة في المؤسسات المالية الإسلامية. قامت بنشر العديد من الأبحاث في المجالات المالية المتنوعة، وكتاب بعنوان "إدارة المصارف الإسلامية" لطلاب السنة الرابعة بكالوريوس مصارف.

(d.mona.bittar@gmail.com)

مصطفى حسان مرتظي، طالب دكتوراه في قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة تشرين- سورية-، حاصل على شهادة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة تشرين في عام 2017، يعمل كمحاسب رئيسي في شركة السلام لتجارة السيراميك والتמידات الكهربائية، ومعيد في جامعة تشرين، أهم اهتماماته البحثية هي المؤسسات المالية المصرفية.

(mostafa.murtazz89@gamil.com)